عَوَارْضُ التَّرْكِيبِ الشّرطِيِّ فِي نَهْجِ البَلَاغَةِ

دِرَاسَةٌ فِي الخَصَائِصِ التَّرْكِيبِيَّةِ لاسْتِعْمَالِ (إنْ) الشّرطِيَّةِ

م. د. كريم حمزة حميدي جاسم

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)

أقسام بابل

Conditional Exception of Structure in the Road of Eloquence

(Study on the Structural Features in Using the Conditional AN)

Lectu. Dr.Kareem Hamzah Hamedi Jassim

Imam Al-Kadhim College

Babylon Departments

ملخص البحث

انمازت أداة الشَّرط (إنْ) بخصائص متعددة، فهي أكثر حروف الشرط استعمالاً في الموروث اللغوي المتمثل في القرآن الكريم، ونهج البلاغة، وهذا يدلُّ على أصالتها في باب الشرط؛ لذا أطلق عليها النحويون (أُمّ الباب) أي: باب الشرط، ومن هذه الخصائص ما يتعلَّقُ بالتركيب، الذي تعترضُهُ ظواهر متعددة كالتقديم والتأخير والحذف والذكر وغيرها.

ولكي نُبرزَ هذه الظواهرَ اتخذنا من كتابِ (نهج البلاغة) ميداناً لكتابةِ بحثٍ علميٍّ، نُظهرُ فيه موقفَ النَّحويين من هذه الظواهر في أسلوب الشرط، زيادةً على إظهارِ ما اختصَّت به (إنْ) منها في نهج البلاغة.

لذا جاء هذا البحثُ مقسماً على مبحثين، تسبقهما مقدِّمةٌ وتمهيدٌ، وتتلوهما خلاصةٌ بيَّنتُ فيها أهم ما جاء في البحث.

أمَّا التمهيدُ، فقد جاء لبيان (إنْ) الشرطيَّة في النحو العربي. وأمَّا المبحثان، فقد تناولتُ في الأوَّلِ منهما خصائصَ (إنِ) الشَّرطيَّة في ظاهرة التقديم والتأخير في نهج البلاغة، في حين تناولتُ في المبحث الثاني خصائصَها في ظاهرة الحذف والذكر في نهج البلاغة.

Abstract

Anmazat condition tool (if) multiple properties, they more letters condition commonly used in the linguistic heritage of the Holy Quran and Nahj, and this shows originality in the door of the condition; so-called grammarians (or door): the door of the requirement, and these properties are respect to composition, which encountered multiple phenomena Kaltkadim delays, deletions and male and others.

In order to highlight these phenomena we have taken from the book (Nahj) arena to write a scientific research, we show the grammarians of these phenomena position in the style of the condition, increased to show what is unique to (that) than in Nahj.

So The research is divided on two sections, Zbgahma Introduction and boot, and Taatloheme summary showed the most important statement in the search.

The boot, came to demonstrate (that) Police in Arabic grammar. The Alambgesan, I have dealt with in the first two properties (The) Police in the phenomenon of surrender and the delay in the Nahj, while in the second section dealt with properties in the phenomenon of deletions and mentioned in Nahj.

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ الأنام سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله الطيِّبين الطاهرين، أمَّا بعدُ؛

فقد انمازت أداة الشَّرط (إنْ) بخصائص متعددة، جعلت النُّحاة يُطلقون عليها (أُمَّ الباب)، أي: باب الشرط، ومن هذه الخصائص ما يتعلَّقُ بالتركيب، الذي تعترضُهُ ظواهر متعددة كالتقديم والتأخير والحذف والذكر وغيرها.

ولأداةِ الشرط (إنْ) أثرٌ كبيرٌ في تقرير هذه الظواهر؛ إذ قد لا تحصل (الظواهر) مع أدوات الشرط الأُخَر، ولكي نُبرزَ هذه الظواهرَ اتخذنا من كتابِ (نهج البلاغة) ميداناً لكتابةِ بحثٍ علميٍّ، نُظهرُ فيه موقفَ النَّحويين من هذه الظواهر في أسلوب الشرط، زيادةً على إظهارِ ما اختصَّت به (إنْ) منها في نهج البلاغة.

لذا جاء هذا البحثُ مقسماً على مبحثين، تسبقهما مقدِّمةٌ وتمهيدٌ، وتتلوهما خلاصةٌ بيَّنتُ فيها أهم ما جاء في البحث. أمَّا التمهيدُ، فقد جاء لبيان (إنْ) الشرطيَّة في النحو العربي. وأمَّا المبحثان، فقد تناولتُ في الأوَّلِ منهما خصائصَ (إنِ) الشَّرطيَّة في ظاهرة التقديم والتأخير في نهج البلاغة، في حين تناولتُ في المبحث الثاني خصائصَها في ظاهرة الحذف والذكر في نهج البلاغة. وقد استعنتُ بجملةٍ من مصادر النَّحو العربي ومراجعه فضلاً عن الاستعانة بكتب تفسير القرآن الكريم وعلومه، وكتب البلاغة وعلومها.

وأخيراً لا يسعني إلّا أن أقولَ: إنَّني قد اجتهدتُ في إظهارِ فكرة هذا البحث فإنْ وفَّقْتُ في ذلك، فهذا من فضلِ ربِّي، وإنْ كانت الأُخرى، فحسبي أنِّي سعيت، وليس للإنسانِ إلّا ما سعى، والله الموفق لكلِّ خير.

التمهيد

(إن) الشرطيَّة في النَّحو العربي

يُعدُّ حرفُ الشرط (إنْ) أصلَ أدوات الشرط، وغيره محمولٌ عليه، ومُشبَّهٌ به، وداخلٌ عليه، قال المُبرِّد (ت٢٨٥هـ): ((فَحرفُها في الأصل (إنْ)، وهذه كلُّها دواخل عليها لاجتماعها، وكلُّ بَابٍ فأصلُهُ شَيْء وَاحِد ثمَّ تدخل عَلَيْهِ دواخل؛ لاجتماعها في المعنى))[1]، وقال ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) في باب الشرط: ((وحرفُهُ المستولي عليه (إنْ)، وتُشبَّهُ به أسماءٌ وظروف))[2]. وأمَّا القول بأنَّها أمُّ الأدوات الشرطيَّة،

فقد أقرَّه الجميع[٣]، وعلَّل سيبويه ذلك نقلاً عن الخليل (ت١٧٥هـ)، بقوله: ((وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قُلْتَ ذلك؟ فقال: من قِبَل أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفْنَ، فَيكُنَّ استفهاماً، ومنها ما يُفارِقُهُ (ما)، فلا يكون فيه الجزاءُ، وهذه على حالٍ واحدة أبداً، لا تُفارقُ المجازاةَ))[٤]. وأراد الخليل في تعليله هذا (إنْ الشرطيَّة) لا غير؛ لأنَّ (إنْ) قد تأتي لمعانٍ أُخَر، منها: (إن النافية، وإن المخففة من الثقيلة، وإن المزيدة). ولأصالتها في باب الشرط فإنّ هناك من كان لا يعد بعض الأدوات شرطيَّة إلاّ إذا كانت بمعناها، فـ ((المغاربة لا يسمون "لولا" شرطاً، ولا "لو" إلاّ إذا كانت بمعنى "إنْ"))[٥].

وهي حرفُ الشرط الوحيد المُجمع عليه؛ إذ لا نجدُ خلافاً في حرفيَّتها أبداً، قال السُّيوطي: ((أدواتُ الشرط كلُّها أسماءٌ إلاّ (إنْ)، فإنَّها حرفٌ بالاتفاق))[٦]، ولا بُدَّ من صدارة أدوات الشرط التركيب، قال ابنُ السَّرَّاج: (("إنْ" التي للجزاء لا تكون إلاّ صدرًا، ولابُدَّ من شرطٍ وجواب، فالجزاءُ مُشبَّهٌ بالمبتدأ والخبر، إذْ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ الكلام إلاّ بالجميع، فلا يجوز أن تُقدِّمَ ما بعدها على ما قبلها))[٧].

و(إنْ) حرفٌ قديمٌ أصله ساميّ غربيّ، يقابله في العبرية ('im)وفي الآرامية ('en) وفي الحبشية ('em) أو ('emma)[٨]. وهذا يدل على قدم أصالتها في الاستعمال. لذلك السبب ولسواه كانت من أكثر الأدوات الشرطية استعمالاً، ففي النص القرآني الكريم، نجد أنَّها قد احتلت المرتبة الأولى من بين الأدوات الشرطية التي ذكرت في القرآن الكريم، إذ جاءت نحو (٥٧٢) خمس مئة واثنين وسبعين من مجموع (١٣٧٩) ألف وثلاث مئة وتسع وسبعين[٩]، فضلاً عن تصدّرها أدوات الشرط الواردة في (نهج البلاغة)؛ إذ وردت في أكثر من (٣٠٠) موضع[١٠].

المبحث الأول

خصائص (إنْ) من حيث التقديم والتأخير في نهج البلاغة

عاملَ النحويون الأداةَ (إنْ)- في مسألة التقديم والتأخير- معاملةً تختلفُ عن أخواتها، يقول المبرِّدُ: ((إذا كان الفعلُ ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدَّمَ الجوابُ؛ لأنَّ (إنْ) لا تعملُ في لفظهِ شيئاً، وإنَّما

هو في موضع الجزاء))[11]، ويقصدُ بحرف الجزاء هنا (إنْ) وقد ضربَ أمثلةً على ذلك[12]. وأمَّا (مَنْ، وما)، فإنَّهُ يرى منعَ توسُّطهما بين الشرط وجوابِهِ، يقول: ((فإنْ قُلتَ: آتي مَنْ أتاني، وأصنعُ ما تصنعُ- لم يكُنْ ها هنا جزاءٌ؛ وذلك أنَّ حروفَ الجزاء لا يعملُ فيها ما قبلَها))[13]. وقال ابنُ السرَّاج عن الأدوات الأُخَر: ((وسائرُ الحروف فإنَّهُ يستحيل في الأسماء منها والظروف. من وجوهٍ في التقديم والتأخير))[14]. وهناك حالتان في التقديم والتأخير اختصَّت بهما (إنْ) هما على النحو الآتي:

(أولًا): تقديم الاسم على فعل الشرط:

أكَّدَ جمهورُ النحويين على وجوب أن يَلِيَ أداة الشرطِ جملةٌ فعليَّةٌ، بمعنى ألّا يكون بعد الأداة اسمٌ إلاّ أنَّهُ قد وردَ كثيرٌ من النصوص وقع فيها بعد أدوات الشرط أسماء نقضًا للقاعدة التي ذكروها، ومن أدوات الشرط الجازمة التي تدخلُ على الأسماء (إنْ)، فقد جاء الاسم بعدها في بعض النصوص المأثورة، وما جاء من ذلك مع أخواتها فهو ضرورة[15]، قال الصيمريُّ (من نحاة القرن الرابع الهجري): ((ويجوزُ أن يَلِيَ (إنْ) في الجزاء الاسمُ، ولا يجوزُ في غيرها ممَّا يُجازى به، كقولِكَ: (إنِ اللهُ أمكنني من فُلانٍ فعلْتُ به كذا وكذا)، وفي التنزيل:(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة التوبة/ من الآية٦]))[16]. والشاهدُ القرآنيُّ الأخير تحدَّث عنه النحويُّون والمُفسِّرون كثيرًا، وقد اشترطوا في الاسم الواقع بعد (إنْ) أن يأتيَ بعدَهُ فعلٌ ماضٍ أو مُضارعٌ منفيٌّ بـ(لم)، وضعَّفوا مجيءَ المُضارع غير المنفي بـ(لم) بعده، وعلَّةُ ذلك حصول الفصل بين الجازم وبين معمولِهِ[17]، إلاّ أنَّهم اختلفوا في رافعِ ذلك الاسم على النحو الآتي:

ذهب البصريُّون إلى أنَّ العاملَ في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطيَّة فعلٌ محذوفٌ يُفسِّرُهُ الفعلُ المذكور[18]، أي يكون التقدير في الآية المُتقدِّمةِ: (وإنِ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) فحُذِفَ الأوَّلُ (استجارك)، وجُعِلَ الثاني تفسيرًا له[19].

وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم حافظوا على القاعدة التي تنصُّ على اختصاص أدوات الشرط بالجُمل الفعليَّة من غير تقدير، إذ رأوا أنَّ الاسمَ الواقعَ

بعدها يرتفعُ على الفاعليَّة، وعاملُهُ الفعلُ المذكور بعده[٢٠]. أمَّا أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) فقد ذهب إلى أنَّ هذا الاسمَ مرفوعٌ بالابتداء[٢١]. وبذلك يكونُ للاسم الواقع بعد (إنْ) ثلاثة توجيهات إعرابيَّة، تتلخَّصُ بالآتي:

(أ) يُعرَبُ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ، يُفسِّرُهُ المذكورُ بعده، وهذا ما يراهُ البصريُّون.

(ب) يُعرَبُ فاعلاً للفعلِ الموجود في الجملة على أساس أنَّ الفاعل يجوزُ تقديمه على الفعل، وهذا رأيُ الكوفيِّين.

(ت) يُعرَبُ مُبتَدأً، وما بعده خبرٌ على رأي الأخفش.

ويؤيِّدُ الباحثُ من ذهبَ إلى أنَّ هذا الاسمَ مرفوعٌ على أنَّه فاعلٌ مُقدَّمٌ على الفعل المذكور بعده- كما فسَّره الكوفيُّون-، قدَّمه المتكلِّمُ ((للعناية والاهتمام))[٢٢]، والعربُ إن أرادتِ العنايةَ بشيءٍ قدَّمته، وبهذا يبقى الحرفُ على اختصاصه بالأفعال، والجملةُ فعليَّةٌ، والاسمُ فاعلٌ مُقدَّمٌ، وفي ضوءِ هذا التفسير لا نحتاج إلى تقدير محذوف، والتقدير كما هو معلوم خلاف الأصل، وزيادةً على ما تقدَّمَ فإنَّ هذا الرأيَ قد تبنَّتهُ معظم الدراسات اللغوية المُعاصرة؛ لأنَّهُ أقربُ إلى واقع اللغة[٢٣].

أمَّا أمثلةُ هذا التقديم في نهج البلاغة، فهي:

(١) قولُ الإمام علي (عليه السلام) من كتاب له أرسله إلى مالك الأشتر: «فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا»[٢٤]

فقد جاء الشرطُ (أحدٌ) في النَّصِّ المتقدِّم يحتملُ وجهين أو أكثر من الإعراب، وذلك لدخولِ (إنْ) عليه، والقياس دخولها على فعل، فالوجهُ الأوَّلُ- الذي ارتضيناه- أن تكونَ ما بعد الأداة (إنْ) جملةٌ فعليَّةٌ قُدِّمَ الفاعلُ فيها للعناية والاهتمام، وهو قوله: (أحدٌ)، وفعلها ماضٍ أي: (بَسَطَ). والوجهُ الآخر- وهو مذهب البصريِّين- أنَّ هذا النص على تقدير فعل قبل الاسم (أحدٌ) يُفسِّرُهُ الفعل الظاهر (بَسَطَ)، أي يكون التقدير: (إنْ بسط أحدٌ منهم بسط) ((وموضع هذا الفعل الظاهر (بسط) جزم، لأنَّهُ مُفسَّرٌ بمجزوم فكان مثله))[٢٥]، وشرط تقديم الاسم (الفاعل) في هذا النص- عند المذهبين- أن يليَهُ فعلٌ ماضٍ أو مضارع منفيٌّ بـ(لم)[٢٦]،

وهذا ما تحقَّقَ في النص؛ إذ جاء بعد الاسم (أحد) الفعلُ الماضي (بسط).

(٢) قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام) من كتاب له إلى أمرائه على الجيوش: «إِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَسْتَقِيمُوا لِي عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَهْوَنَ عَلَيَّ مِمَّنِ اعْوَجَّ مِنْكُمْ»[٢٧]، إذ ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً منفيَّةً بـ(لم)، قُدِّمَ ما يدُلُّ على فاعلها وهو الضمير (أنتم)، وتقديمه هنا جاء لغرض التخصيص والتوكيد والتحذير، إذ إنَّ الإمام (عليه السلام) يخصُّ أمراء جيوشِهِ بالكلام ويُحذّرهم من عواقب مخالفةِ أوامِرِهِ، وعدم الإلتزام بها، وأمَّا فعل الجواب (لم يكُنْ) فهو مُضارعٌ منفيٌّ بـ(لم).

(٣) قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): «خُذْ مِنَ الدُّنْيَا مَا أَتَاكَ وَتَوَلَّ عَمَّا تَوَلَّى عَنْكَ فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبِ»[٢٨]، إذ ورد فعلُ الشرط جملةً فعليَّةً تقدَّم عليها ضميرُ المُخاطب (أنت)، والغرض من التقديم في مثل هذا الموضع هو ((العناية والاختصاص والتوكيد))[٢٩]، وأهميَّة تقديمه هنا تأتي من أنَّنا لو أسلمنا بما افترضه البصريُّون من تقدير فعلٍ قبلَ هذا الضمير يُفسِّرُهُ الفعلُ الموجود في الجملة، لقُلنا: (إنْ لم تفعلْ أنتَ لم تفعلْ فأجمِلْ) وبالمحصِّلة لم تكن لهذا الضمير فائدةٌ كفائدته وهو مُقدَّمٌ؛ لأنَّ (التاء) في الفعل (تفعل) تغني عن ذكره، إذ إنَّ كليهما يدلاّنِ على أنَّ الكلامَ للمُخاطَب، في حين لو حُذِفَ هذا الضميرُ، وهو في حالة التقديم لفقد التركيب تخصيصَهُ وتوكيدَهُ وغرَضَهُ الذي أراده الإمام (عليه السلام) وهو تأكيدُ أنَّ الإنسانَ إذا لم يقنعْ بما بين يديه ورغب في المزيد فليسعَ إليه في حدود حلال الله وحرامه. وأمَّا جوابُ الشرط في النصِّ المُتقدِّم فهو جملةٌ طلبيَّةٌ بصيغة الأمر، وهي قوله: (فأجمِلْ في الطلب)، وقد لزمتها الفاء.

ثانيًا: تقديم جواب (إنْ) عليها*

اختلف النحويون في ترتيب أجزاء التركيب الشرطي، ونحنُ لا يهمُّنا الخلافُ- في هذا الموضع- قدر اهتمامِنا بما اختصَّت به (إنْ) في تداعيات هذا الخلاف.

وأساس الخلاف بين الفريقين في مسألة تقديم الجواب، أو شيءٍ منه، ناتجٌ من خلافهم في صدارة الأدوات الشرطيَّة، فمذهبُ البصريين وجوبُ الصدارة لأدوات الشرط عمومًا[٣٠]. وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّ الأصلَ في الجواب -عندهم- أن يكون مُقدَّمًا على (إنْ)،

كقولك: (أضرِبْ إنْ تضْرِبْ)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، ولكنَّه عندما تأخَّر انجَزَمَ بالجوار[٣١].

أمَّا خلافُهُم في مسألة تقديم جواب الشرط على الأداة فإنَّه ناتجٌ من خلافهم في عامل الجزم في جواب الشرط، فجمهورُ البصريِّين يرى أنَّ الجوابَ محذوفٌ قد استغنى عنه بما ذُكِرَ قبل الأداة، فلمَّا كان الجوابُ مجزومًا بالأداة امتنع أن يتقدَّمَ عليها، لأنَّ لها الصدارة، وإذا تقدَّمَ ما فيه معنى الجواب لم يصح أن يكون مجزومًا، فضلاً عن خُلُوِّهِ من الروابطِ اللفظيَّةِ التي تربطُ بين الشرط والجواب، ويكون هذا المُتقدِّمُ دليلاً على الجواب[٣٢].

وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يرونَ أنَّ المُتقدِّمَ هو الجوابُ، ولا حاجةَ إلى القول بحذفِهِ، لأنَّ الأصلَ في الجواب عندهم أن يتقدَّمَ على الأداة، فإذا تأخَّرَ عنها جُزِمَ بمجاورة فعل الشرط، وليس بالأداة، وإنَّ خُلُوَّ الجواب المُتقدِّم من الروابط- كالجزم، أو الاقترانَ بالفاء- ذلك بأنَّها لا تناسبُ الصدرَ، ولأنَّها خلف عن العمل، ولا تعمل مع التقديم، وإنَّما عملُها مع التأخير، أي توجدُ في حالة تأخُّرِ الجواب، لا في حالةِ تقدُّمِهِ[٣٣].

ومذهبُ الكوفيِّين- في هذه المسألة- ((أكثرُ ملاءمةً واتِّساقًا؛ لما فيه من بُعدٍ عن تكلُّفِ التأويل دون ضرورةٍ مُلِحَّةٍ من مبنى النص، أو حاجةٍ ماسَّةٍ يفرضُها الموقف))[٣٤] يُزادُ على ذلك أنَّ معظم النحويِّينَ- من الفريقين- اشترطوا في حال تقدُّم الجواب، أو حذفِهِ، أن يكونَ فعل الشرط ماضيًا- كما سنرى-، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، فهذا يعني أنَّ الأداةَ لم تعملْ فيه، ولأنَّها لم تعملْ فيه- مع أهميَّتِهِ المعروفة، وكونه سببًا للجواب- فإنَّها من الصعوبة أن تعملَ في جوابِهِ، لذا أنَّ الجوابَ -إزاءَ هذا الموقف- لا يُشكِّلُ تقديمُهُ أو تأخيرُهُ أيَّ أثرٍ في عمل الأداة؛ لأنَّها لم تؤثِّرْ في الأقرب، فكيفَ تؤثِّرُ في الأبعد (سواء تقدَّمَ أم تأخَّرَ)، وهناكَ دليلٌ آخرُ- يوافقُ ما ذكرناهُ- نتلمَّسُهُ عند سيبويه نفسه عندما عرض للفعل المضارع المرفوع الواقع في الجواب المُتأخِّرِ، كقولِكَ: (إنْ أتيتني آتيكَ)، فبسببِ الرفع لم يجد سيبويه بُدًّا من تخريجِهِ على التقديم والتأخير، فقال: أي (آتيك إنْ أتيتني)[٣٥]، مع أنَّ الجوابَ عندهم لا يتقدَّمُ صراحةً!!.

ومن أمثلة هذا التقديم في نهج

البلاغـة:

(١) قـولُ الإمـام عـليٍّ (عليـه السـلام): «إِنْ أَرَدْتَ قَطِيعَـةَ أَخِيـكَ فاسـتَبْقِ لَـهُ مِـنْ نَفْسِـكَ بَقِيَّـةً يَرْجِـعُ إِلَيْهَـا إِنْ بَـدَا لَـهُ ذَلِـكَ يَوْمًـا مَـا»[٣٦].

فقـد شُرِطَ بـ(إنْ) الشرطيَّـة الجازمة، وفعل الشرط بعدها ماضٍ، وهـو قولُـهُ: (بَـدَا)، وأمَّـا جوابُـهُ فهـو مُتقـدِّمٌ عـلى الـشرط عنـد الكوفيِّـين، وهـو قولُـهُ: (فاستبق لـه من نفسك)، أمَّـا عند البصريِّين فهذا الكلام المُتقدِّمُ هـو دليـلٌ عـلى الجـواب المحـذوف وتفسيرٌ لـه، والمُلاحَظُ أنَّ هـذا الجوابَ المُختلَفَ فيه قد توسَّطَ شرطين، فهو جـوابٌ للـشرط الأوَّلِ بـلا خـلاف؛ لأنَّـهُ تابعٌ للشرط، مترتِّبٌ عليه، بينما اختُلِفَ فيه كجواب للـشرط الثـاني؛ لأنَّـهُ تقـدَّمَ عليه، فبَعُـدَ عـن تأثيرِهِ أو تأثـير الأداة.

واشـترط سـيبويه ومعظـم النحويِّين أنَّـهُ في حـال تقـدُّم الجـواب أو مـا يـدُلّ عليـه، فإنَّـهُ يجـبُ أن يكـونَ فعـل الـشرط ماضيًـا، أو مضارعًـا مقرونًـا بـ(لم)[٣٧]، لكـي لا تعمـل (إنْ) فيـه، كـما لم تعمـلْ في الجـوابِ المُتقـدِّم[٣٨]، ((وأجـاز الكوفيُّـونَ سـوى الفـرَّاء حـذفَ جـواب الـشرط، وفعـلُ الـشرط مستقبل قياسًـا عـلى المعنـى، فأجـازوا: (أنـت ظـالمٌ إنْ تفعـلْ)[٣٩].

وقـد جـاء فعـلُ الـشرط في النـص المتقـدِّم (أي قولـه: بَـدَا) ماضيًـا كـما قـرَّره سـيبويه ومعظـم النحويـين.

(٢) ومـن أمثلتـه أيضًـا قـولُ الإمـام عـليٍّ (عليـه السـلام) في صفـات المؤمـن: «يَتَعَلَّـلُ بِالـسُّرُورِ فِي سَـاعَةِ حُزْنِـهِ وَيَفْـزَعُ إِلَى السَّـلْوَةِ إِنْ مُصِيبَـةٌ نَزَلَـتْ بِـهِ»[٤٠]، وقولُـهُ (عليـه السـلام) مـن وصيَّتـه للحسـن (عليـه السـلام): «كَتَبْـتُ إِلَيْـكَ كِتَـابِي هَـذَا مُسْـتَظْهِرًا بِـهِ إِنْ أَنَـا بَقِيـتُ لَـكَ أَوْ فَنِيـتُ»[٤١].

فقـد جـاء فعـلُ الـشرطِ في كُلٍّ منهما جملـة فعليَّـة، والفعـلُ فيهـا مـاضٍ، وهـما قولُـهُ: (مصيبـةٌ نزلـتْ، وأنـا بقيـتُ)، وقـد قُـدِّمَ الفاعـلُ فيهـما: (مُصيبـةٌ، والضمـير (أنـا)) لغـرضٍ بلاغـيٍّ هـو التأكيـد[٤٢]، وعنـد البصريِّـين أنَّ هـذا الفاعـل مرفـوعٌ بفعـلٍ مُقـدَّرٍ يُفـسِّرُهُ الفعـل الظاهـر، وتقديـر الـكلام عندهـم: (إنْ نزلـت مُصيبةٌ نزلـت، وإنْ بقيـت أنـا بقيـت)، وأمَّـا جـوابُ الشرط فهـو مختلـفٌ فيـه أيضًـا، إذ إنَّـهُ محـذوفٌ عنـد البصريِّـين، فـسَّرَهُ وأشـعرَ بـه الـكلامُ المُتقـدِّمُ عـلى الأداة، وهـو قولُـهُ: (يتعلَّـلُ بالـسرور في سـاعة حزنـه) في النـصِّ الأول، وقولُـه: (فكتبـتُ إليـك كتـابي هـذا) في النـصِّ الثـاني.

والحقُّ أنَّ هذا المُتقدِّمَ هو الجواب؛ إذ لو أخَّرْنا الجوابَ بعد الشرط لوجدنا أنَّ النصَّ مُحافظٌ على وظيفة التعليق، وأنَّ هذا الجوابَ مُترتِّبٌ على الشرط، وفائدة التقديم هي: أنَّ الإمام (عليه السلام) قدَّمَ جواب الشرط (يتعلل بالسرور ويفزع إلى السلوة) على الأداة والشرط في النصِّ الأوَّلِ؛ (لتأكيد أنَّ من شغلته الدنيا بملذَّاتها وطول آمالها يلتجأُ إلى ما يُسلِّيه ويُنسيه همَّهُ إنْ مُصيبةٌ نزلت به ضنّا بطيب عيشه وبُخلاً بلهوه ولعبه، قال تعالى:(بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا*وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) [سورة الأعلى/ ١٦، ١٧][٤٣]، وهذان النصَّانِ المُتقدِّمان، هما مثالٌ للخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، إذ نجد الخلاف بينهما في فعل الشرط وجوابه معًا، وهما من الأمثلة القليلة الاستعمال في الكلام؛ لأنَّها تراكيبٌ مُختَلَفٌ في طَرَفيها.

إذًا يمكنُ القول: إنَّ الأداة (إنْ) أينما وقعت، أفادت الدلالة على العلاقة الشرطيَّة، إذا كان معها حدثان يصلحان لتكوين هذه العلاقة؛ لأنَّها ببساطة أمُّ الأدوات الشرطيَّة، ومتمحِّضة لمعنى الشرط.

المبحث الثاني
خصائص (إنْ) في ظاهرة الحذف والذكر في نهج البلاغة

الحذفُ في اللغة: الإسقاط[٤٤].

وفي اصطلاح النحويين يعني: ((إِسْقَاط كلمة بخلف مِنْهَا يقوم مقَامهَا))[٤٥].

أمَّا في اصطلاح علماء البيان، فهو: (اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل)[٤٦].

ولا تقلّ ظاهرة الحذف أهمية عن ظاهرة التقديم والتأخير؛ إذ اهتمَّ بها النَّحويون والبلاغيون، ولاسيّما أنّها تعد ظاهرة مشتركة بين اللغات الإنسانية، لكنّنا نجد لها حضوراً واضحاً في العربيّة يفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه العربية في خصائصها من ميل إلى الإيجاز[٤٧].والتركيب الشرطي من التراكيب اللغوية التي تعترضها هذه الظاهرة، وقد وصل الاستعمال اللغوي في بعض الأحيان إلى حذف طرفيه وبقاء الأداة وحدها، واللافت للنظر في هذه الظاهرة في التركيب الشرطي هو اختصاص الأداة (إنْ) في معظم مسائل هذه الظاهرة، وهي على النَّحو الآتي:

(١) حذف (إن) وحدها أو مع فعل الشرط:

المشهور عند النَّحويين أنَّ أداةَ الشرط (إنْ) لا تُحذَفُ، وعلى الرغم من ذلك، جوَّز قسمٌ من النحويين حذفَها وحدَها، أو مع فعل الشرط، فمن النحويين الذين ذكروا حذفها أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ)، والسيوطي، ولكنَّهما لم يُصرِّحا بمن أجاز ذلك من النحويين[٤٨]، فقد ذكر أبو حيَّان رأيه في حذفها قائلًا: ((وهذا قولٌ ضعيف، ولا تُبنى القواعد الكُلِّية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة))[٤٩]. أمَّا حذفها مع فعل الشرط، فهو إمَّا مُطَّردٌ كثيرٌ، أو جائزٌ قليل[٥٠]، فمثال الأوَّل ما وقع بعد الطلب، نحو قولك: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، فجُزِمَ الفعل المضارع (أَزُرْكَ)؛ لأنَّه وقع في جواب الطلب، وعامل الجزم فيه عند معظم النحويين هو الشرط المقدَّر (إنْ تزُرْني)[٥١].

وقد قدَّر النحويون الأداة (إنْ) مع هذا الطلب، لِما تحتمله من مزايا في باب الشرط، إذ زعم الخليل نقلًا عن سيبويه: ((أنَّ هذه الأوائل- يقصد الطلب- كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنَّه إذا قال: ائتني آتِكَ فإنَّ معنى كلامه: إنْ يكُنْ منك إتيانٌ آتِكَ))[٥٢]، فهي الأداة الوحيدة التي اختصَّت باستعمالها ظاهرةً ومُقدَّرةً، وفي ذلك قال ابنُ يعيش: (ألا تراها تُستعمَلُ ظاهرةً، ومُضمرةً مُقدَّرة،فأمَّا عملها ظاهرةً، فنحو قولك: (إنْ تُكرِمْني أُكْرِمْكَ)،وأمَّا عملها مُقدَّرةً، فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرْض، والتمنِّي)[٥٣].

وحذفُ الأداةِ مع فعل الشرط على ما سبق بيانُهُ، يردُ كثيرًا في القرآن الكريم[٥٤]، ومنه قوله تعالى:(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [آل عمران/ من الآية٣١]، أي: فإنْ تتَّبعوني يُحْبِبْكُمُ الله، ومنه في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام): «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُبَصِّرْكَ اللَّهُ عَوْرَاتِهَا»[٥٥]، فقد جُزِمَ الفعل المُضارع (يُبصِّر)، كونه وقع جوابًا لفعل الأمر (ازهَدْ)، والتقدير هو: (إنْ تزْهَدْ في الدنيا يُبَصِّرْكَ).

ومنه أيضًا قولُهُ (عليه السلام) من كتاب له إلى مُحَمَّد بن أبي بكر: «أَكْثِرِ الِاسْتِعَانَةَ بِاللهِ يَكْفِكَ مَا أَهَمَّكَ وَيُعِنْكَ عَلَى مَا يُنْزِلُ بِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ»[٥٦]، فقد جاءَ الطلبُ (أكثِرْ) فعلَ أمرٍ مبنيًّا على السكون، وفاعلُهُ

ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ)، في حينَ جاء جوابُ الطلب (يَكْفِكَ وماعُطِفَ عليه) فعلًا مُضارعًا مجزومًا، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرف العلَّة.

ومنه قولُهُ (عليه السلام): «أَغْضِ عَلَى الْقَذَى وَالْأَلَمَ تَرْضَ أَبَدًا»[٥٧]، فجاءَ فعلُ الأمر (أغْضِ) مبنيًّا على حذف حرف العلَّة، وجوابُهُ المُتعلِّقُ به (ترضَ) فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرف العلَّة أيضًا.

أمَّا جوازُ حذفها مع فعل الشرط على القِلَّة في غير الطلب، فقد صرَّح به عددٌ من النحويين عند توجيههم بعض الآيات القرآنية، مستندين في ذلك إلى دلالة فاء الجواب، أو السياق العام. وممَّا جُعِلَ منه في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [الأنفال/ من الآية١٧] أي: (إنِ افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم)[٥٨]. وممَّا ورد في نهج البلاغة، ويُمكنُ عدُّهُ من هذا الأسلوب قول الإمام (عليه السلام) لابنه محمد ابن الحنفية لمّا أعطاه الراية يوم الجمل: «تَزُولُ الْجِبَالُ وَلاَ تَزُلْ»[٥٩]. وقد قُدِّر لهذا التركيب أداة الشرط (إنْ) كما ذكر ابن أبي الحديد؛ إذ قال عنه: ((خبر فيه معنى الشرط، تقديره: إنْ زالتْ الجبالُ فلا تَزُلْ أنت، والمراد المبالغة))[٦٠].

بمعنى أنَّ مثل هذه التقديرات داخلةٌ في ضمن مقاصد المتكلم أو البنية العميقة للجمل، وإلّا كان هذا التقدير وسواه لغوًا.

والظاهرُ أنَّ سبب القلة في استعمال هذا الأسلوب، هو عدم استناد من صرَّح به إلى حُكْم نحويٍّ يُجيزُ ذلك بخلاف المضارع المجزوم في جواب الطلب، الذي أقرَّه الجميع.

(٢) حذفُ الشرطِ وحده:

اختصَّت (إنْ) بحذف الشرط وحده بعدها، ولا يجوزُ حذفُهُ مع أدوات الشرط الأُخَر؛ وذلك لأنَّها أصلُ حروف الشرط[٦١]، وذكر أبو حيَّان أنَّهُ لا يحفظُ مثل هذا الحذف إلاّ في (إنْ) وحدَها[٦٢]، ولا يجوز مثل هذا الحذف إلاّ بشرطين مجتمعين[٦٣]:

(الأوَّل): أن تكون أداة الشرط (إنْ) من بين سائر أخواتها، والآخر: أن تقترن الأداة بـ(لا) النافية، وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا[٦٤]، وهو أن تكونَ الجملةُ التي اشتملت على أداةِ شرطٍ وحُذِفَ منها فعلُ الشرط،

معطوفةً على ما قبلها، كي يدلَّ على المحذوف. ومن شواهد حذف الشرط- عند الجمهور- قول الأحوص الأنصاري[٦٥]:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ
وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلاّ تُطَلِّقْها يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسام، فحُذِفَ الشرط (تُطلِّقها)، لدلالة (فطلِّقها) عليه. ومنه في نهج البلاغة قول الإمام علي (عليه السلام) يعني به الزبير: «فَلْيَأْتِ عَلَيْهَا بِأَمْرٍ يُعْرَفُ وَإِلاَّ فَلْيَدْخُلْ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ»[٦٦]، أي: (وإنْ لا يأتِ فلْيدخل فيما خرج منه)، إذ دلَّ الكلامُ المُتقدِّم على فعل الشرط، فالزبير بايع الإمام (عليه السلام)، ثمَّ نكث بيعته، زاعمًا أنَّه قد بايع بيدِهِ، ولم يُبايع بقلبِهِ، فخاطبه الإمام: إمَّا أن تأتيَ بدليلٍ على فساد البيعة الظاهرة، وأنَّها غيرُ لازمةٍ لك، وإن لم تأتِ، فعليكَ بالعودةِ إلى طاعتي[٦٧].

وقد صرَّحَ عددٌ من النحويِّين بأنَّ حذفَ فعل الشرط على هذه الصورة أقلُّ من حذف الجواب[٦٨].

ومن أمثلته أيضًا قولُ الإمام عليٍّ (عليه السام): «فَتَأَسَّى مُتَأَسٍّ بِنَبِيِّهِ وَاقْتَصَّ أَثَرَهُ وَوَلَجَ مَوْلِجَهُ وَإِلاَّ فَلاَ يَأْمَنِ الْهَلَكَةَ»[٦٩]، إذ شُرِطَ بـ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، ولا يأتي مثل هذا الحذفِ إلاّ بها[٧١]، وفعلُ الشرط بعدها محذوفٌ دلَّ عليه الكلامُ المُتقدِّمُ، تقديرُهُ: (وإنْ لا يتأسَّ)، وأمَّا جوابُهُ فهو جُملةٌ فعليَّةٌ منفيَّةٌ بـ(لا) النافية، وجواب الشرط إذا كان منفيًّا بـ(لا) يجوز فيه الاقتران بالفاء وعدمه؛ وهنا قد اقترنت بالفاء[٧١].

(٣) حذفُ جملتي الشرط والجواب:

لم يرد في القرآن الكريم وفي نهج البلاغة، ما يؤيِّدُ حذف الشرط والجواب معًا، وإبقاء الأداة (إنْ) وحدَها، وهذا يدعمُ من ذهب إلى أنَّ حذفَهما يكونُ للضرورة[٧٢]، أو يأتي مثلُ هذا الحذف في حالة (الحوار) فقط، كما قال أحد الباحثين المُحدَثين[٧٣]، مستدلًا على ذلك بالشاهد النحويِّ المشهور[٧٤]:

قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمى وَإنْ
كانَ فَقِيْرًا مُعْدَمًا قالتْ وإنْ

قال ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ): ((أي قالت: وإنْ كان فقيرًا مُعدَمًا هويتُهُ ورضيتُه وهذا- أعني حذف الجُزْءين معًا- لا يجوزُ مع غير (إنْ)، وهو ممَّا يدلُّ على أصالتها في باب المُجازاة))[٧٥]. ولكن قد يتوالى في الكلام شرطان حُذِفَ من الأوَّلِ جملةُ الجواب، ومن الثاني جملةُ الشرط،

لدلالة الظاهرة في أحدهما على المُضمرة في الآخر، كقولنا: (إنْ تأتِني وإلاّ آتِكَ)، وهذا النوع من الحذف وردَ في نهج البلاغة، وقد أطلقنا عليه مصطلح (الحذف المزدوج)، وهذا الحذف قليل الاستعمال في الكلام، وقد اختصت به الأداة (إنْ).

وفيه يُحذَفُ جوابُ الشرط الأوَّلِ؛ لدلالة الحدث المُتقدِّم، أو السياق العام عليه، في حين يُحذَفُ فعلُ الشرط من الشرط الثاني؛ لدلالة فعل الشرط المذكور (المُتقدِّم) في التركيب الشرطي الأوَّل، والنحويون لا يستشهدون لهذا الحذف بغير (إنْ)، كما جاء في الحديث في شأن اللقطة: ((فإنْ جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها))[٧٦]، فالمحذوف من الجملة الأولى جوابُ الشرط، ومن الجملة الثانية فعلُ الشرط، وتقدير الكلام: (فإنْ جاء صاحبها فردَّها إليه، وإلاّ يجئ فاستمتع بها)[٧٧].

ومثال هذا الحذف في نهج البلاغة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): «لَنَا حَقٌّ فَإِنْ أُعْطِينَاهُ وَإِلَّا رَكِبْنَا أَعْجَازَ الْإِبِلِ»[٧٨]، وقولُهُ (عليه السلام): «إِنْ صَبَرْتَ صَبْرَ الْأَكَارِمِ وَإِلاَّ سَلَوْتَ سُلُوَّ الْبَهَائِمِ»[٧٩]. ففعلُ الشرط في النَّصَّين المُتقدِّمين جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ، وهما قولُهُ: (أُعطيناهُ (مبنيّ للمجهول)، وصبرتَ)، وأمَّا جوابُ الشرط فيهما فهو محذوفٌ دلَّ عليه السياق، فالنصُّ الأوَّلُ يتحدَّثُ فيه الإمام على حقٍّ سُلِبَ منه، فإنْ أُعْطِيَ إيَّاهُ فذاك ما كان ينشدُهُ، وينشدُهُ الجميع.

وأمَّا النصُّ الثاني فكان حديثُهُ مع الأشعث بن قيس يعزِّيه على ابنٍ له، قائلًا: إنَّكَ إنْ صَبَرْتَ جرى عليك القدرُ، وأنت مأجورٌ لذلك، وإنْ لم تصبر سلوتَ سلوَّ البهائم، وقد حُذِفَ فعلُ الشرط في النَّصَّين؛ لتوفُّرِ الشروط الواجبة لهذا الحذف، منها تصدُّرُ الأداة (إنْ) التركيب، وإدغامها بـ(لا) النافية، زيادةً على دلالة ما قبله عليه[٨٠].

ومن أمثلته أيضًا قول الإمام علي (عليه السلام): «وَالْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَجَابَ وَإِلاَّ ارْتَحَلَ عَنْهُ»[٨١]، فقد حُذِفَ جوابُ الشرطِ من التركيب الأوَّل، وفعلُ الشرط من التركيب الثاني، وتقدير الكلام: (فإنْ أجابَ العملُ استحقَّ العِلْمُ ثوابًا، وإن لمْ يُجِبْ سَلَبَهُ اللهُ عِلْمَهُ، أو ارتحل عنه)[٨٢]، ودلالة الاكتفاء في هذا النصِّ أبلَغُ من ذكرِ المحذوفِ؛ فالإمامُ (عليه السلام) لمْ يُفْصِحْ

بجوابِ الشرطِ الأوَّلِ؛ لِما فيه من خيرٍ وجزاء، وهذا الجزاءُ غيرُ مُحدَّدٍ- يكونُ في الدُّنيا والآخرة-، بينما نجدُ التركيبَ الثاني قد ذُكِرَ جوابُهُ؛ لعِلْمِ السامع بجزائِهِ، وهو ارتحال العلم، أو ثوابُهُ عنه. أمَّا سبب حذف فعل الشرط من التركيب الثاني، فلدلالة ما تَقدّمَهُ عليه.

(٤) مجيء فعل الشرط بعد (إنْ) المدغمة بـ(لا)- أي (إلاّ)-:

المشهور أنَّ أداة الشرط (إنْ) تُدغَمُ مع (لا) في مسألةِ حذف فعل الشرطِ غالبًا، ولكن هنا لم يُحذَف فعلُ الشرط، وهذه مزيةٌ أخرى من المزايا الكثيرة التي اختُصَّتْ بها الأداةُ (إنْ)، وهي ردٌّ صريحٌ على من ادَّعى أنَّ (إلاّ) المكوَّنةَ من (إنْ) الشرطيَّةِ، و(لا) النافيةِ، لا تُستعمَلُ إلاّ إذا حُذِفَ فعلُ الشرط معها[٨٣]. و(لا) المُدغَمَةُ مع (إنْ) الشرطيَّة هي نافيةٌ مزيدةٌ، لا أثرَ لها في عمل الحرف الجازم، قال سيبويه: ((و(لا) لغوٌ في كلامهم تقول: (إنْ لا يقُلْ أقُلْ)، فـ(لا) لغوٌ))[٨٤]، فهي لا تؤثِّرُ في الكلام غير معنى النفي، قال حيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ): ((ورُبَّما انضمَّتْ (لا) مع (إنْ) وحدها للنفي، فقيل: إلاّ تفعلْ كذا))[٨٥].

وأمثلة هذه الظاهرة في نهج البلاغة قولُ الإمام عليٍّ (عليه السلام): «لاَ تُمَكِّنِ الْغُوَاةَ مِنْ سَمْعِكَ وَإِلاَّ تَفْعَلْ أُعْلِمْكَ مَا أَغْفَلْتَ مِنْ نَفْسِكَ فَإِنَّكَ مُتَرَفٌ قَدْ أَخَذَ الشَّيْطَانُ مِنْكَ مَأْخَذَهُ»[٨٦]، وقولُهُ (عليه السلام): «أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ ... فَإِنَّكَ إِلاَّ تَفْعَلْ تَظْلِمْ»[٨٧]. ففي النَصَّينِ المُتقدِّمَين شُرِطَ بـ(إنْ) الشرطيَّةِ الجازمة، وفعلُ الشرطِ في كُلٍّ منهما (تفعلْ)، وهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ، والجازمُ له (إنْ)، لا الحرف الذي قبله (لا)؛ لأنَّ حرف الشرط (إنْ) إذا دخلَ على (لا الناهية)، تغيَّرَ معناها وحكمها، فتصير حرفَ نفي بعد أن كانت حرفَ نهي، وتصيرُ (مهملةً) بعد أن كانت جازمةً[٨٨]، وأمَّا فعلُ الجواب فهو فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ أيضًا، وهو قولُهُ: (أُعْلِمْكَ، تظْلِمْ).

خاتمة البحث

انمازت (إنْ) في ظاهرة التقديم والتأخير والحذف والذكر- ممَّا يؤثر في نظم التركيب- بخصائص متعددة لم تحظ بها أدوات الشرط الأُخَر، وقد تمثلت تلك الخصائص في نهج البلاغة بالآتي:

(١) إنَّ حرفَ الشرط (إنْ) أكثر حروف الشرط استعمالًا في الموروث اللغوي المتمثل في القرآن الكريم ونهج البلاغة، وهذا يدلُّ على أصالتها في باب الشرط؛ لذا أطلق عليها النحويون (أُمّ الباب).

(٢) إنَّ الاعتماد على ما ذهب إليه الكوفيون في التقديم والتأخير في أسلوب الشرط، أمرٌ مناسبٌ لهذا الأسلوب، وللّغة العربيَّة عمومًا، فرفعُ الاسم بعد أداة الشرط على أنَّه فاعلٌ مقدَّمٌ للفعل المتأخِّر، يُؤكِّدُ على أنَّ المتكلِّم أراد غرضًا بلاغيًّا بهذا التقديم، والعربُ إنْ أرادت العناية بشيء قدَّمته، وفي ضوء هذا التفسير تبقى أدوات التي يحصل بها التقديم والتأخير محافظةً على اختصاصها بالأفعال، وبالمُحصِّلة لا نُقحمُ التركيب بشيءٍ خارج عنه، أي: تقدير فعل محذوف للاسم المرفوع كما ذهب البصريُّون إلى ذلك، والتقدير كما هو معروف خلاف الأصل.

(٣) أثبت البحث أنَّ حذف جواب الشرط وفعل الشرط من تركيبين شرطيين متتاليين- وهو ما أطلقتُ عليه تسمية (الحذف المزدوج)- لا يأتي بغير الأداة (إنْ). وفيه يُحذَفُ جوابُ الشرط الأوَّلِ؛ لدلالة الحدث المُتقدِّم، أو السياق العام عليه، في حين يُحذِفُ فعلُ الشرط من الشرط الثاني؛ لدلالة فعل الشرط المذكور (المُتقدِّم) في التركيب الشرطي الأوَّل.

(٤) جاء فعلُ الشرط بعد (إنْ) المُدغمة بـ(لا) النافية في نهج البلاغة، وهذا ردٌّ صريحٌ على ما قاله المستشرق براجستراسر، إذ زعم أنَّ (إلاّ) المكوَّنة من (إنْ) الشرطيَّة و(لا) النافية، لا تُستعمل إلاّ إذا حُذِف فعل الشرط معها.

(٥) اختصَّت (إنْ) بحذف الشرط وحده بعدها، ولا يجوزُ حذفُهُ مع أدوات الشرط الأُخَر؛ وذلك لأنَّها أصلُ حروف الشرط.

(٦) قدَّر النحويون حرف الشرط (إن) مع أسلوب جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَلب؛ وذلك لما يحتمله هذا الحرف من مزايا في أسلوب الشرط، نحو قولك: (زُرْني أزُرْكَ)، فجُزِمَ الفعل المضارع (أزُرْكَ)؛ لأنَّه وقع في جواب الطلب، وعامل الجزم فيه عند معظم النحويين هو الشرط المقدَّر (إنْ تزُرْني).

(١) المقتضب: ٢/ ٤٥.
(٢) اللمع في العربية: ٩٤.
(٣) ينظر المقتصد، عبد القاهر الجرجاني: ٢/ ١١١٩، ١١٢٣، وشرح المفصَّل، ابن يعيش: ٨/ ٨١، وشرح الرَّضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي: ٤/ ٨٦، وارتشاف الضرب، أبو حيَّان: ٤/ ١٨٦٢، والجنى الداني، المرادي: ٢٠٨، وتوضيح المقاصد، المرادي: ٤/ ١٢٧٤، وشرح التصريح، الأزهري: ٤/ ١٨٢ ، وهمع الهوامع، السيوطي: ٢/ ٥٤٥.
(٤) الكتاب: ٣/ ٦٣.
(٥) شرح الأشموني: ٢/ ٣٣٧.
(٦) همع الهوامع: ٤/ ٣٣٢.
(٧) الأصول: ٢/ ٢٣٦.
(٨) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ١٩٧.
(٩) ينظر: الشرط في القرآن على ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٨.
(١٠) ينظر تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة دراسة نحوية (رسالة ماجستير مخطوطة)، كريم حمزة حميدي: ١٥.
(١١) المقتضب: ٢/ ٦٦.
(١٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(١٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(١٤) الأصول: ٢/ ١٥٩.
(١٥) أجاز قسم من النحويين ذلك في ضرورة الشعر، كقول عديِّ بن زيد:
فمتى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهُ
وتعطُف عليه كأسُ السَّاقي
فقد جاء الاسمُ (واغلٌ) بعد أداة الشرط (متى) للضرورة. ينظر الكتاب: ٣/ ١١٣، والمقتضب: ٢/ ٧٤، والأمالي الشجرية: ١/ ٣٣٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ٢٠٧، وخزانة الأدب، للبغدادي: ١/ ٤٥٦- ٤٥٧.
(١٦) التبصرة والتذكرة: ١/ ٤١٨.
(١٧) ينظر الكتاب: ٣/ ١١٢- ١١٤، وشرح المفصل: ٩/ ١٠٠- ١٠١، وشرح الرضي: ٤/ ٩٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٩.
(١٨) ينظر الكتاب: ٣/ ١١٢- ١١٤، والمقتضب: ٢/ ٧٢ - ٧٣، وإعراب القرآن، للنحّاس: ٢/ ٢٠٣، والإنصاف: ٢/ ٥٠٤- ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، وشرح المُفصَّل: ٩/ ١٠١- ١٠٢، وشرح الرضيّ: ٤/ ٩٢- ٩٣، وائتلاف النصرة: ١٢٩.
(١٩) ينظر معاني الحروف: ٨٥، والكشاف: ٣/ ١٤- ١٥، ولُمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري: ١١٦، وشرح المُفصَّل: ٩/ ١٠١، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١٠/ ١١٦، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٢٤.
(٢٠) ينظر معاني القرآن، للفراء: ١/ ٤٢٢، والإنصاف: ٢/ ٥٠٤ (المسألة/ ٨٥)، وشرح المفصل ٩/ ١٠٢، وشرح الرضي ٤/ ٩٣- ٩٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩- ١٨٧٠، ومغني اللبيب ٥٤١، وائتلاف النصرة ١٢٩.
(٢١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/ ٣٥٤، ومعاني الحروف ٨٥، والإنصاف ٢/ ٥٠٧ (المسألة/ ٨٥)، ومغني اللبيب ٥٤١.
(٢٢) معاني النحو: ٤/ ٨٨.
(٢٣) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه ٧٠- ٧١، ومعاني النحو ٤/ ٨٧- ٨٨، والجملة الشرطيَّة عند النحاة العرب ١٨٦- ١٨٧، ودراسات نقديَّة في اللغة والنحو، د. كاصد ياسر الزيدي ٦٨، والمركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، د. أبو السعود حسنين الشاذلي ٨٧.
(٢٤) شرح النهج: ١٧/ ٤٥.
(٢٥) شرح المُفصَّل: ٩/ ١٠١.
(٢٦) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٤، وشرح الرضي ٤/ ٩٣، والمساعد ٣/ ١٤٤.
(٢٧) شرح النهج: ١٧/ ١٣.
(٢٨) شرح النهج: ١٩/ ١٨٢.
(٢٩) مغني اللبيب: ٤٦٤، وينظر: معاني النحو ٤/ ٨٨.
* هذا عند الكوفيين، أمَّا عند البصريين فإنَّ الجواب محذوفٌ دلَّ عليه الكلام المتقدم، ولأنَّنا في صدد التقديم والتأخير زيادةً على ترجيحنا

مذهب الكوفيِّين آثرنا رأي الكوفيين في هذه المسألة .

(٣٠) ينظر: الأصول ٢/ ٢٣٦، والمقتصد ٢/ ١١٠٩، والإنصاف ٢/ ٥١٤ (المسألة/ ٨٧)، وشرح التسهيل ٤/ ٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٩، وائتلاف النصرة، ١٢٩- ١٣٠.

(٣١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥١١ (المسألة/ ٨٧)، وأسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري ٣٣٧- ٣٣٩، وائتلاف النصرة ١٣٠.

(٣٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٦٦، والأصول ٢/ ١٩٤، والإنصاف ٢/ ٥١١- ٥١٧ (المسألة/ ٨٧)، وشرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ٣٦٦.

(٣٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٠٨ (المسألة/ ٨٦)، وشرح الرضي ٤/ ٩٨، وائتلاف النصرة ١٣٠- ١٣١، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٣، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٢- ٣٣٣.

(٣٤) التراكيب الإسناديَّة: ١٨٩.

(٣٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦- ٦٧.

(٣٦) شرح النهج: ١٦/ ٢٤٦.

(٣٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٧٠، والمقتضب ٢/ ٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٨- ١٦١٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢١.

(٣٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٠٥، وحاشية الصبان ٤/ ٢٨.

(٣٩) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٩-١٨٨٠، وينظر: المساعد ٣/ ١٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ٥٦٠.

(٤٠) شرح النهج: ١١/ ٩٦. ويتعلل بالسرور: يتلهَّى به عن غيره، أو يشغل نفسه بالأباطيل، ويفزع إلى السلوة: يلتجئ إليها، والسلوة: ما يسلّيك وينسيك عمَّا يزعجك.

(٤١) المصدر نفسه: ١٦/ ٢١٦.

(٤٢) ينظر: التقديم والتأخير في نهج البلاغة (رسالة ماجستير)، رافد ناجي الجليحاوي ٣٥، ١١٤

(٤٣) الرسالة نفسها: ١١٤.

(٤٤) ينظر: لسان العرب: مادة (حذفَ): ٩/ ٣٩.

(٤٥) رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني: ٧٠.

(٤٦) الطراز: ٢/ ٨٨.

(٤٧) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩.

(٤٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٤، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٩- ٢٥٠ . ومثالُها محذوفةً مقدّرة لا تعمل، قولُ ذي الرُّمَّة:

وإنسانُ عيني يحسُرُ الماءُ تارةً
فيبدو وتاراتٍ يجِمُّ فيغرَقُ

أي: إن يحْسِرِ الماء. ينظر: الديوان ٣٠٢.

(٤٩) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٤.

(٥٠) ينظر: مغني اللبيب ٦٠٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢.

(٥١) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤، والمقتضب ٢/ ٨٢، والأصول ٢/ ١٦٢، والمقتصد ٢/ ١١٢٣ .

(٥٢) الكتاب: ٣/ ٩٤، وينظر المصادر المذكورة آنفًا.

(٥٣) شرح المُفصّل: ٧/ ٢٧٩.

(٥٤) ينظر: جزم المضارع في جواب الطلب، د.علي محمود النابي ٢٥- ١٦١. وهو كتابٌ جمع فيه مؤلّفه جميع مواضع الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب في القرآن الكريم.

(٥٥) شرح النهج: ١٩/ ١٧٠.

(٥٦) المصدر نفسه: ١٩/ ١٧٠.

(٥٧) شرح النهج: ١٩/ ١٨.

(٥٨) ينظر: الكشّاف ٢/ ٥٦٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٧١.

(٥٩) شرح النهج: ١/ ٢٤١.

(٦٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦١) ينظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي ١/ ٣٢٤، والصفوة الصفيّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة ١/ ١٩٠.

(٦٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٣.

(٦٣) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢١٤-٢١٥، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٠.

(٦٤) ينظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش كتاب أوضح المسالك) ٢١٥.

(٦٥) ينظر: ديوانه: ١٩١، وقد ورد فيه برواية أخرى، وهي:
فطلّقها فلست لها بأهلٍ
وإلاّ شقَّ مفرقَكَ الحُسامُ
والكُفء: النظير، والمفرق: وسط الرأس، والحسام: السيف.
(٦٦) شرح النهج: ١/ ١٦١.
(٦٧) ينظر: شرح النهج ١/ ١٦١.
(٦٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٩، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢، وهمع الهوامع ٤/ ٣٣٥، وحاشية الصبان ٤/ ٣٨- ٣٩.
(٦٩) شرح النهج: ٩/ ١٤٧. والمُقتصُّ لأثرِهِ: المُتَّبِعُ له. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.
(٧٠) ينظر: الأصول ٢/ ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٩٥- ٩٦، وارتشاف الضَرَب ٤/ ١٨٨٣.
(٧١) ينظر: شرح الرضي ٤/ ١١٢.
(٧٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٨٤، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢.
(٧٣) هو الدكتور إبراهيم الشمسان، ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ٢٠٦.
(٧٤) مجموع أشعار العرب (رؤبة بن العجَّاج): ١٨٦.
(٧٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦١٠.
(٧٦) الحديث الشريف في صحيح البخاري، ينظر: كتاب اللّقطة ٤/ ١٣٩، وهو من الشواهد النثرية الفصيحة على حذف الفاء في جواب الشرط في القِلَّة، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٥، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٨٣، ومغني اللبيب ١٦٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٨.
(٧٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٥، وشرح التصريح ٤/ ٢٠١، وعدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (هامش أوضح المسالك) ٤/ ٢١٧.
(٧٨) شرح النهج: ١٨/ ٢٥١، والراكب أعجاز الإبل هو الرديف، أي الراكب خلف الراكب، وراكب عجز البعير يلحقه مشقّةٌ وضرر. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.
(٧٩) المصدر نفسه: ٢٠/ ٢٥٦.
(٨٠) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢١٤، وشرح التصريح ٤/ ٢٠٠.
(٨١) شرح النهج: ١٩/ ١٤٠.
(٨٢) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٨٣) الذي ادَّعى ذلك هو المستشرق براجشتراسر في كتاب: التطور النحوي ١٩٩، ويُرَدُّ ادِّعاؤهُ أيضًا بما ذكره ابن هشام من أمثلةٍ قرآنيةٍ وردت فيها (إلاّ) مع فعل الشرط، نحو قوله تعالى:(إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [التوبة/ من الآية ٤٠]، ينظر: مغني اللبيب ٢٧.
(٨٤) الكتاب: ٣/ ٧٧.
(٨٥) كشف المشكل: ١٧٥.
(٨٦) شرح النهج: ١٥/ ٥٠، الغواة: جمعُ غاوٍ، وهو الضّال، والمُترف الذي قد أترفته النعمة، أي أطغته، ومأخذه يروى: (مآخذه)، أي: تناول الشيطانُ منك لُبَّك وعقلك. ينظر: المصدر نفسه ١٥/ ٥١.
(٨٧) المصدر نفسه: ١٧/ ٢٣، وأنصِف الله، أي قُم له بما فرض عليك من العبادة والواجبات العقليَّة والسمعيَّة. ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.
(٨٨) النحو الوافي: ٤/ ٣٢١- ٣٢٢.

المصادر

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب- بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١/ ١٩٩٨م.
(٣) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ت).
(٤) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة، ط٣/ ٢٠٠٣م.
(٥) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة- بيروت، ط٣/ ١٩٩٦م.
(٦) إعراب القرآن، أبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيَّة- بيروت، ط٢ / ١٩٨٥م.
(٧) الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلَّة في أصول النحو (رسالتان)، أبو البركات الأنباري، قدَّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
(٨) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن حمزة الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١/ ١٩٩٢م.
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيِّين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة- صيدا- بيروت ٢٠٠٧م.
(١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت (د.ت).
(١١) البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.
(١٢) التبصرة والتذكرة، أبو محمَّد الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى- السعوديَّة، دار الفكر- دمشق، ط١/ ١٩٨٢م.
(١٣) تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة (رسالة ماجستير)، كريم حمزة حميدي، جامعة بابل/ كلية التربية (صفيّ الدين الحلّي)/ ٢٠١١م.
(١٤) التراكيب الإسناديَّة، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار- القاهرة، ط١/

٢٠٠٧م.
(١٥) التطوّر النّحوي للغة العربيَّة، برجشتراسر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤/ ٢٠٠٣م.
(١٦) التقديم والتأخير في نهج البلاغة، رافد ناجي الجليحاوي، رسالة ماجستير، جامعة بابل- كلية التربية (صفي الدين الحلّي) ٢٠٠٩م.
(١٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١/ ٢٠٠١م.
(١٨) الجامعُ لأحكام القرآن والمُبيِّنُ لِمَا تضمَّنَهُ من السُّنَّةِ وآيِ الفُرقان، أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر القُرطُبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشارك في تحقيق الجزء العاشر: محمد رضوان عرقسوسي، وماهر حبّوش، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م.
(١٩) جزم المضارع في جواب الطلب، د. علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث- القاهرة (د.ت).
(٢٠) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس ابراهيم الشمسان، مطابع الدجوي القاهرة، ط١/ ١٩٨١م.
(٢١) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.
(٢٢) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقيَّة- مصر (د.ت).
(٢٣) خِزانةُ الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١/ ١٩٨٣م.
(٢٤) دراسات نقديَّة في اللغة والنحو، د. كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة- الأردن، ط١/ ٢٠٠٣م.
(٢٥) ديوان ذي الرُّمَّة، غيلان بن عُقبة بن مسعود العَدَويّ المَضَريّ (ت١١٧هـ)، شرحه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ط١/ ١٩٩٨م.
(٢٦) رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر/ عمان. (د.ت).
(٢٧) شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، المُسمَّى (منهج السَّالك إلى الفيَّة ابن مالك)، أبو الحسن نور الدين علي ابن محمد (ت٩٠٠هـ)، حقَّقه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١/ ١٩٥٥م.
(٢٨) شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيَّد، د. محمَّد بدوي المختون، دار هجر- القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م.
(٢٩) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، لابن هشام الأنصاري، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ومعه حاشية الشيخ ياسين بن زيد العليمي، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد،

راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
(٣٠) شرح الرَّضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قار يونس- ليبيا ١٩٧٨م.
(٣١) شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٧م.
(٣٢) شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط١/ ١٩٨٢م.
(٣٣) شرح المفصَّل، موفَّق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق وضبط واخراج: أحمد السيِّد سيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقيَّة، مصر- القاهرة (د.ت).
(٣٤) شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الدار اللبنانية للنشر، ط١/ ٢٠٠٨م.
(٣٥) الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفيَّة، د. عبد السلام المسدي، د. محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربيَّة للكتاب- ليبيا- تونس ١٩٨٥م.
(٣٦) شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدَّم له: د. شوقي ضيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٩٩٠م.
(٣٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق وتعليق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر مكتبة دار العروبة- القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٧م.
(٣٨) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمَّد بن اسماعيل البُخاري (ت٢٥٦هـ)، المركز الثقافي اللبناني، مركز الشرق الأوسط الثقافي- بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م.
(٣٩) الصفوة الصفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، تقي الدِّين النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى- السعوديَّة ١٤١٥هـ.
(٤٠) ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس- القاهرة، ط١/ ١٩٨٠م.
(٤١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت٧٤٩هـ)، مصر، ١٩١٤م.
(٤٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيَّة الإسكندريَّة (د.ت).
(٤٣) في النحو العربي نقدٌ وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد ٢٠٠٥م.
(٤٤) كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون - (ج ١- ٢- ٣)، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣/ ١٩٨٨م.

- (ج٤) مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي- الرياض، ط٢/ ١٩٨٢م.
(٤٥) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجُوه التأويل، جار الله الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١/ ١٩٩٨م.
(٤٦) اللمع في العربيَّة، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي- عمان ١٩٨٨م.
(٤٧) مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة- الكويت (د.ت).
(٤٨) المركَّب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، د. أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعيَّة- الإسكندريَّة، ط١/ ١٩٩٠م.
(٤٩) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، (ج١) جامعة أم القرى- السعوديَّة، ط٢/ ٢٠٠١م، (ج٢) دار الفكر- دمشق، ط١/ ١٩٨٢م، (ج٣) و(ج٤) دار المدني- القاهرة، ط١/ ١٩٨٤م.
(٥٠) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، ط١/ ٢٠٠٣م.
(٥١) معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت٣٨٤هـ)، حققه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه وقدَّم له: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال- بيروت، دار الشروق- جدَّة ٢٠٠٨م.
(٥٢) معاني القرآن، أبو الحسن سعيد ابن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١/ ١٩٩٠م.
(٥٣) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، (ج١)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، (ج٢)، تحقيق ومراجعة: محمّد علي النجَّار، (ج٣) تحقيق: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، راجعه: الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، (د.ت).
(٥٤) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك - القاهرة، ط٢/ ٢٠٠٣م.
(٥٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، حقَّقه وعلَّق عليه: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط١/ ٢٠٠٥م.
(٥٦) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد- بغداد ١٩٨٢م.
(٥٧) المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف- القاهرة، ط٣/ ١٩٩٤م.
(٥٨) النحو الوافي، عبَّاس حسن، مكتبة

المحمَّـدي- بـيروت، ط١/ ٢٠٠٧م.
(٥٩) همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع، جـلال الديـن السيُّوطي، (ج١) شرح وتحقيق: عبـد السـلام هـارون، د. عبـد العـال سـالم مكـرم، و(ج٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧) بتحقيـق: د. عبـد العـال سـالم مكـرم، عـالم الكتـب- القاهـرة ٢٠٠١م.